السلطة الِانتقالية والِاحتلال الدائم

السلطة ـ أية سلطة ـ مفهوم يعبر عن القوة السياسية في بلدٍ ما ، يتخذ القرارات وفق أولويات ِاهتمامها على ضوء حاجات الشعب الحياتية والطموحات الوطنية ، وجماع خياراته السياسية والقانونية النابعة مـن خصائصـه التاريخية ، ويمكن لهذه السلطة التنازل في بعض الأمور المتشددة ، أو إبداء المرونة القصوى ، أو التزمت تجاه القضايا التي تمها . وهي ترتبط بالنظام لدولة ما وتعبر عنه : أما قسراً أو طواعية ، أو كليهما ، بذه الدرجة أو تلك . من هنا كان مفهوم السيادة السياسية الذي يأتي من حيث الترتيب الزمني بعد الِاستقلال السياسي ، وفي أعقاب التحرر النهائي من الأجنبي . والصلاحيات المنقوصة عند السلطة تظهر عدم فعّالية الإرادة الوطنية ، وتشكل مطلباً جماهيرياً واسعاً تسعى لِانتزاعه تطرحه في كل حين .

كان تأميم النفط العراقي ـ قبل تأميمه عام 1972 ـ **مثلاً** ، مطلباً عاماً تسجله **كُل** الحركة السياسية كلمـا سطرت برامجها ورؤيتها ، وذلك للحَد من نفوذ الشركات النفطية الأجنبية من التأثير على القرار السياسي ، وكان البعض الوطني يرى ِانعدام الإمكانية لتحقيق هذا الهدف السياسي قبل الِاقتصادي ، وتحويله إلى واقع مُعاش ، فكان يدعو إلى مارثون مطلبي من أجل إنجاز هدف السيطرة على واردات النفط وزجها في الصالح العام للدولة الوطنية . وقانون رقم 80 خير مثال بذا الصدد . كانت السلطة ، مثلما هو النظام والشعب وعموم الدولة ، **يشتركون** في **تجسيد هذا المطلب عملياً** ويسعون لتحقيق هذا الطموح الوطني الحيوي ، الذي لم يكن ممكناً قبل تحرر الوطن من قيود الهيمنة الأجنبية . بعبارة أخرى لم يكن التأميم الفعلي للنفط ممكناً قبل قيام ثورة 14 تموز الوطنيـة القوميـة التحررية عام 1958 التي أجمعت قوى الشـعب التحررية على ضـرورتا الوطنية ، وحققـت ـ ـ بالتـالي ـ الِاستقلال السياسي والسيادة الوطنية .

من هنا كان يوم الثورة الوطنية الشعبية القومية عطلة رسمية عامة لأنا مثلت الإرادة السياسية العامـة للـوطن والشـعب في التحرر من الِاستعمار البريطاني الذي شارك في القرار السياسي العراقي ، مباشرةً أو بشـكل غـير مباشر ، منذ ِاحتلال قواتا في عام 1917 وحتى قيام الثورة في العام 1958 . وفي بعض المراحل تم ِاحتلال العـراق رغم إتباع السلطة السياسية بقيادة رشيد عالي الكيلاني وضباط المربع الذهبي القوانين السياسية الـتي تم وضـعها بموافقة المستعمرين . كان حال هذا الوضع السياسي في العراق عام 1941 عندما ِاستند البريطانيون لفرض إرادتم السياسية على العراق على المعاهدات السياسية القائمة بين البلدين . ولم يجرؤ أي طرف سياسي يدعي الوطنية من الإقدام على إلغاء هذه العطلة الشعبية الرسمية ، بالرغم من الِاهتمام بغيرها من العطل الرسمية ، **لأنه يشكل العبـث ذاته بتاريخ هذا الشعب** .

اليوم يقر المجلس الِانتقالي ذي الصلاحيات التي تَحَدَدَ سقفها وفق قفص الأماني الأمريكية ورغباتا السياسـية ، في أول باكورة أعمالها ((الِاستقلالية)) إلغاء العطلة الرسمية لهذا اليوم الخالد ، عشية صيرورته الزمنية ـ قبل يـوم واحد من ذلك التاريخ ـ دون مراعاة لمشاعر الشعب العراقي ، ووضع يوم الِاحتلال الأمريكي للعراق عطلة رسمية

في ذلك البلد ، فهل ناضل العراقيون لجلب المحتلين إلى بلدهم ؟ وهل تضمنت البرامج الوطنية للأحـزاب الوطنيـة كلها ، مثل هذا ((المنجز التاريخي)) لتطلعات الشعب العراق ؟ ، أم إن كل ذلك كانَ استجابة منطقيـة للرؤيـة السياسية الأمريكية ؟ وهي بدورها استنساخ للتفكير البريطاني القديم الذي تبلور في أعقاب ثورة العشرين الوطنيـة التحررية الجبارة ، الذي تمحور حول ضرورة أنْ يكون هناك قفازاً حريرياً ناعماً ليد الإجرام الأجنبي الباطشـة ، **تضرب ما تشـاء عبر التحرك خلفها من دون تحمل أية مسؤولية عن أفعالها المشينة** . أي بعبارة أخـرى ، إن إرادة حكّام الملس الإنتقالي هي يد الإحتلال الأمريكي ((الناعمة)) التي تبينت ديمقراطيتها الإنتخابيـة بأسـلوب التعيين دون إجراءات انتخابية واللجوء لصندوق الإقتراع الذي تم ترويج أكذوبتها واسعاً .

. . . الإستنساخ البريطاني للمَثَل الذي جسـدته سلطة الملك فيصل الأول في أعقاب مجيئه من الحجاز بنـاءً على نصيحة بريطانية وترتيب بريطاني ووفق ما اشترطه ونستسون تشرتشل وزير المستعمرات آنذاك : ((سـيكون من الضروري أنْ يتضمن القانون الأساسي نوعاً من تسوية مؤقتة من شأنا أنْ تُترك السلطة لكم في آخر المقام حتى في الشؤون الداخلية ، وتبقى حكومة جلالته هي المسؤولة لوحدها عن الشؤون الخارجية . . .)) مـن جهـة : و((تحالف))ـه مع ((مؤسـس الحزب الحُر)) الموحى بفكرته من البريطانيين ذاتم السيد عبد الـرحمن النقيـب وجماعته ، من جهة أخرى .

إنا عودة للوراء بدلاً من أنْ يكون التغيير تقدماً للأمام على طريق بلورة إرادة وطنية عامة وصادقة في ممارساتا ، وليست مخاتلة ؛ ديموقراطية حقّاً وفعلاً **لا** الحديث عنها بالثرثرة الكلامية والدعاية السياسية ! ! .

15 تموز 2003 باقر الصراف

كاتب عراقي مقيم في هولندا